

مَصْرُفُ لِيَبْيَا الْمَرْكُزِيُّ

ص.ب. 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا - طرابلس - ليببيا

الإشاري : ارم ن / 804

رسالة دورية رقم ارم ن (43 / 2014)
التاريخ : 17 جمادي الآخر 1435 هـ ...
الموافق : 17 ابريل 2014 م....

السادة / المدراه العامين للمصارف التجارية
السادة / رؤساء اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف التجارية
السيد / المدير العام - المصرف الليبي الخارجي
بعد التحية ،،،

تلقى مصرف ليببيا المركزي رسالة السيد/ رئيس ديوان المحاسبة،
الموجهة للسيد/ رئيس مجلس الوزراء - المكلف بالحكومة الليبية المؤقتة،
وبصورة منه للسيد/ محافظ مصرف ليببيا المركزي، بشأن طلب التعميم على
جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة وغيرها من الجهات
الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، بضرورة التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة
لإجراءات التعاقد، وضرورة عرض موضوعات التعاقد بكامل مستنداتها على
ديوان المحاسبة قبل البدء فيها، وذلك لأغراض الرقابة المسبقة على العقود.

وإذ نحيط إياكم طيه صورة من رسالة السيد/ رئيس ديوان المحاسبة
المشار إليها أعلاه، فإنه يطلب إياكم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

" عبدالمجيد محمد الماقوري "

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد / المكلف

صورة إلى //
السيد / المحافظ
السيد / نائب المحافظ
السيد / وكيل ديوان المحاسبة
لقسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال
* بوسلوم / ر.د



التاريخ: ٢ / ٩ / ٢٠١٤ م

الرقم: ٣٦٣ / ١٩ . ٢٠١٤

السيد المحترم / عبد الله عبد الرحمن الثاني
رئيس مجلس الوزراء - المكلف

بعد السلام عليكم »

بإإشارة الى القانون رقم (24) لسنة 2013م بشأن تعديل القانون رقم (19)
لسنة 2013م في شأن اعادة تنظيم ديوان المحاسبة وال الصادر عن المؤتمر الوطني
العام .

والحالا الى كتابنا رقم (1015 - 19 - 14) المؤرخ في 17/3/2014م بشأن
اختصاص الديوان في فحص ومراجعة العقود .

فإننا نود إخاطتكم علماً بأن المادة (الأولى) من القانون رقم (24) نصت على
أنه تخضع لرقابة الديوان المسقطة على التعاقد وعقود التوريد والمقاولات
والالتزامات وغيرها من العقود التي تكون الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات
الخاضعة لرقابة الديوان ، طرفا فيها والتي من شأنها أن ترتب حقوقاً أو التزامات
مالية تزيد قيمة كل منها عن (5) خمسة ملايين دينار ، ولا يجوز في هذه الأحوال
تجزئ العقد بقصد إنقاص قيمته الى الحد الذي ينأى به عن الرقابة ولا يعد العقد
ساري إلا بعد المصادقة عليه من قبل الديوان .

كما أن المادة (الثانية) من القانون المشار اليه أعلاه نصت على أنه (يتولى الديوان
التحقق من صحة الوثائق والمستندات المتعلقة بصرف أي مبلغ ناتج عن اي عقد
عقب الصرف مباشرة متى كانت قيمة العقد تتجاوز (500) ألف دينار، وعلى
الموظفين المختصين بأداء هذه المدفوعات أخطار الديوان بذلك مع إرسال صور من
ال المستندات الدالة على الصرف بعد الصرف مباشرة).

إلا أنه ما تم ملاحظته من قبل ديوان المحاسبة هو قيام بعض الجهات التنفيذية
الخاضعة لرقابة الديوان بإتمام إجراءات التعاقد وإصدار التكليفات وإبرام عقود
تزيد قيمتها عن (5) خمسة ملايين دينار، دون عرضها على ديوان المحاسبة للرقابة
المسقطة الأمر الذي يشكل مخالفة مالية وفقاً لنص المادة رقم (46) فقرة (9) من
القانون رقم (19) لسنة 2013م (إبرام العقود الخاضعة لرقابة الديوان المسقطة قبل
مراجعةها من قبله وإبداء ملاحظات بشأنها) .





كما لا حظ الديوان عدم تقيد تلك الجهات بإحکام لائحة العقود الإدارية المعتمدة في اشتراط ضرورة الحصول على قرار الإذن بالتعاقد من مجلس الوزراء أو الوزارة المختصة وفق المخصصات المالية بالميزانية المعتمدة للصرف منها على تلك التعاقدات.

ومن مبدأ تحقيق النزاهة والشفافية والمهنية في الرقابة المسبقة على العقود واللاحقة على الدفعات والتحقق من صحة وسلامة الإجراءات التعاقدية والمحافظة على المال العام وفقاً لما تقتضي به التشريعات النافذة بالخصوص ، عليه فإن الأمر يتطلب التنبيه والتعميم على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بضرورة التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لإجراءات التعاقد وضرورة عرض موضوعات التعاقد بكامل مستنداتها على ديوان المحاسبة قبل البدء فيها وذلك لأغراض الرقابة المسبقة على العقود ، ويسرى الأمر كذلك على الدفعات والتي يجب أن ترافق مستنداتها عقب الصرف مباشرة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه أعلاه .

لأهمية فاتحة الموضوع العناية اللازمة

والسلام عليكم ”

ف

أ. خالد أحمد ششكش
رئيس ديوان المحاسبة



مسيرة إلى:-

د/ السيد / رئيس من اللازم رئاسة الوطن العام
د/ السيد / رئيس لجنة متابعة الأجهزة الرقابية بالمؤتمر الوطني العام
د/ السيد / محافظ مصرف بيبيا للركزي
د/ السيد / وزير المالية
د/ السيد / وزير ديل ديوان المحاسبة
د/ السيد / مدير الإدارة العامة لفحص العقود ومتابعة المشروعات
د/ السيد / مدير كتب المتابعة
د/ السيد / مدير فاصل سورى
د/ السيد / م. الفقى 586 / من الرعالي .

